دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	حول السياسة الخارجية لليسار الفرنسي والقضية الفلسطينية
المصدر:	شؤون فلسطينية
الناشر:	منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث
المؤلف الرئيسي:	شاهين، جيروم
المجلد/العدد:	ع74,75
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1978
الشهر:	فبراير
الصفحات:	99 - 112
رقم MD:	629060
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	السياسة الخارجية، العلاقات الدولية، الاحزاب السياسية، اليسار الفرنسي، القضية الفلسطينية، الصراع العربي الإسرائيلي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/629060

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

جيروم شاهين

حول السّياسة الخارجيّة لليسار الفرنسي والقضيّة الفلسطينيّة

في أواخر ربيع ١٩٧٧ كان اليسار الفرنسي قد وصل الى قناعة بان استلامه للسلطة بعد عام ، قد اصبح شبه مؤكد · ذلك لان مسيرته الوحدوية عبر « البرنامج اليساري المشترك للحكم » ، أدت به الى الحصول على اكثرية المقاعد في الانتخابات البلدية العامة التي جرت في ربيع ١٩٧٧ ، حيث حصل اليسار على نسبة ٥٢٪ من الاصوات · لكن بعد ذلك التاريخ عصفت الازمات بالوحدة اليسارية الفرنسية وصدعت اسس التحالف الاشتراكي ـ الشيوعي ـ الراديكالي · وفي اعتقادنا ان القطيعة التي حلت ما بين الاحزاب اليسارية هذه تبدو نهائية · لا سيما ان الاسباب الكامنة وراء الاختلاف هي اساسية وهامة ، وان الحملات الهجومية المتبادلة ما بين الشيوعيين والاشتراكيين تتسع يوما بعد يوم وتعمق الهوة ما بين الحزبين ، وتبعد ، بالتالي ، احتمال تحالف جديد ، ولو انتخابي ·

غير انه برغم دلائل جدية القطيعة اليسارية ، لا تزال القوى المحافظة في فرنسا تبدي شكوكا واضحة حول ما يجري ، ولا تزال تضع في حسابها عودة اليسار الى التحالف مجددا ولو بنسبة « واحد الى خمسة » التي اعتمدها اخيرا ريمون مارسيلين وزير الداخلية السابق · هذا الاعتقاد تشارك فيه ، من منطلقات مختلفة طبعا ، اوساط غاستون دوفير محافظ مدينة مرسيليا الاشتراكي، كما يشارك فيه الشيوعيون السابقون الذين يرون ان الحزب الشيوعي ، على رغم كل الملابسات ، لن يستطيع تحمل النتائج المترتبة على الهزيمة الانتخابية المقبلة ·

فكما تطرقنا في المقال السابق (١) الى تحديد الاطار السياسي والاقتصادي العام الذي يدور فيه صراع المحاور السياسية الفرنسية الرئيسية ، ومن ثم الى تحليل طبيعة تحالف اليسار الفرنسي ، وصولا الى كشف النقاط التي يلتقي عندها والنقاط التي يختلف حولها والى كشف الاسباب التي أدت الى تفجير الازمة داخل الاتحاد اليساري ، نتوقف هنا على **تحليل السياسة الخارجية لدى اليسار الفرنسي ونتائج هذه السياسة على القضايا العربية ، وأهمها قضية التحرر العربي عبر القضية الفلسطينية** ٠

ان معرفة انعكاسات المشروع اليساري الفرنسي على السياسة العربية أمر مهم ، سواء وصل هذا اليسار الى السلطة ام لم يصل ٠ يكفي ان هذا اليسار يجمع حوله نصف فرنسا سواء كان في المعارضة أم لا ٠ ويكفي ان الحزب الاشتراكي الفرنسي هو اهم الاحزاب على الساحة الفرنسية ، ومن الممكن ان يلعب دورا هاما جدا في السياسة الفرنسية بسبب أهميته ، وبفضل التحالفات التي يمكن ان يقوم بها في المستقبل ٠ لذلك سنركز ، في هذا البحث ، على موقف الحزب الاشتراكي في سياسته الخارجية اكثر منه على الحزب الشيوعي علما بان الحزبين قد توصلا اثناء مناقشتهما لمسألة « عصرنة وتحديث البرنامج اليساري المشترك للحكم » الى شبه اتفاق تام حول السياسة الخارجية ٠

وننطلق في بحثنا عن السياسة الخارجية لدى اليسار الفرنسي ونتائج هذه السياسة على القضايا العربية من مسألتين : **مسألة « وحدة أوروبا » وموقف اليسار الفرنسي منها** ، لارتباط هذه المسألة بالامبريالية الاميركية وسياسة المحاور الكبرى ، **ومسألة موقف اليسار الفرنسي من القضية الفلسطينية** ٠

الاشتراكية الفرنسية وموقفها من الامبريالية

التراث الاشتراكي عريق ٠ انه يعود الى ما قبل عام ١٩٠٥ ٠ غير انه في ذلك التاريخ تأسس « القسم الفرنسي للاممية العمالية » (SFIO) التابع للاممية الثانية ٠ وأتت الاممية الثالثة لتشطر الاشتراكيين الفرنسيين الى شطرين : الشطر الذي قبل بشروط البلشفيك التي وضعوها للانضمام الى الاممية الثالثة وانشىء بذلك « الحزب الشيوعي الفرنسي » عام ١٩٢٠ ، والشطر الذي رفض تلك الشروط ، وكان بقيادة ليون بلوم ، والذي آل الى ما هو عليه اليوم « الحزب الاشتراكي الفرنسي » ٠ وحتى يومنا هذا ما زال اليسار الفرنسي يتأرجح ما بين الخطين اللذين كانا سائدين ما قبل ١٩٢٠ ، اي ما بين خط ماركسي ـ لينيني متصلب ، وخط ماركسي ينتمي الى « الاشتراكية ـ الديمقراطية » الدولية ويصب ، في النهاية ، في مصب الاصلاحيين المتنورين ٠

اليوم ، الحزب الاشتراكي الفرنسي يقع على يسار جميع الاحزاب الاشتراكية في اوروبا الغربية ، وهذا ما يجعله في طليعة الاحزاب غير الشيوعية التي تنادي بازالة المجتمع الرأسمالي وبالنضال ضد الامبريالية ٠ لكنك تراه تارة يتمسك بالاستراتيجية التي ترسخت لديه عام ١٩٧١ ، اي عام توحيد فصائل الاشتراكيين في فرنسا تحت لواء الحزب الموحد الجديد بزعامة فرنسوا ميتران ، ويصرح عن عزمه ، انسجاما مع هذه الاستراتيجية ، على مقاطعة نظام الرأسمالية الاقتصادي والاجتماعي ، وفي بناء اشتراكية ديمقراطية غير اصلاحية ، وفي توثيق الصلات لا بل التحالف السياسي لا الانتخابي وحسب ، مع الحزب الشيوعي الفرنسي ٠ وتراه طورا يتراجع عن مواقفه الجذرية ليلتحق بركاب الاممية الاشتراكية التي هو عضو فيها ، كما يشغل فيها سكرتيره الاول ، فرنسوا ميتران ، منصب نائب الرئيس ٠

أما الحزب الشيوعي الفرنسي فهو ايضا يتأرجح ما بين سياسة تابعة بالكلية للاتحاد السوفياتي ، وسياسة مستقلة تحمل اطروحات التغيير الاشتراكي مع ضمانة الحريات الديمقراطية ، والملكية الفردية ٠ ولقد بلغ لاشهر خلت ذروة التعبير عن خطه الجديد المنسجم مع المعطيات الفرنسية متخذا، عبر مواقفه ، وجها وطنيا ، ومتخليا عن بعض الاطروحات الماركسية ـ اللينينية التقليدية ، « كديكتاتورية البروليتاريا » ، وناقدا سياسة الاتحاد السوفياتي تجاه الحريات الشخصية ، وطارحا شعار « مد اليد للمسيحيين » ، ومن ثم شعار « وحدة شعب فرنسا » ، ومن ثم شعار « الاشتراكية بالوان فرنسا » ، ومغيرا مواقفه بالنسبة لمسألة « وحدة اوروبا » وبالنسبة ايضا لمسألة « القوة النووية الفرنسية » ٠ غير ان الحزب الشيوعي الفرنسي ، بعد فشل تحالف اليسار ، عاد ـ او هكذا يبدو ـ الى خطه الارثوذكسي بتمسكه بما يعتبره شروطا أساسية ، على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ، للتحول الاشتراكي الجذري ٠ لكنه على مستوى السياسة الخارجية ، يبقى في معظم مواقفه ، متفقا مع الاشتراكيين الفرنسيين ٠

لذلك سنحاول التركيز في تحديد الخطوط الكبرى للسياسة الخارجية لدى الحزب الاشتراكي ، مشيرين الى النقاط التي قد يختلف حولها هذا الحزب عن حليفه السابق ٠

ان سياسة الحزب الاشتراكي الفرنسي الخارجية تتميز بالتباس واضح ، مما حدا بالحزب الى الانكباب على بلورة بعض المعطيات الاساسية التي ترسو عليها سياسته الخارجية وتحديد هذه المعطيات تحديدا اكثر وضوحا ٠

المعطيات هذه تدور حول مفاهيم ثلاثة :

١ ـ تحديد مضمون الاممية الاشتراكية ٠

٢ ـ بلورة تحليل مفهوم الامبريالية ٠

٣ ـ التوصل الى تصور واضح لمسألة بناء اشتراكية أوروبية ٠

اذا ما تتبعنا مسار الحزب الاشتراكي نرى ان هذا الاخير ، بمقدار ما يتجه نحو التجذر في مواقفه اليسارية ، يقتبس المقولات « الديغولية » على صعيد السياسة الخارجية ٠ وذلك بالرغم من انه كان دائما معارضا دون هوادة لحكم الجنرال ديغول وللخدمات الديغولية فيما بعد ٠ وبعبارة أوضح : نلاحظ ان الاشتراكيين كلما وقفوا كقوة ضاغطة ومعارضة للنظام القائم وحملوا لذلك اطروحات تغيير النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الفرنسي ، كلما لجأوا الى المفاهيم ، والشعارات ، والهواجس « الديغولية » فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ٠

غير ان الاشتراكيين بعد تأرجح طويل توصلوا الى اعتماد خط عريض لسياستهم الخارجية بتحديدهم سياسة خاصة تسعى لبناء « **دولية جديدة** » ٠ هذه السياسة بنيت على رفض **النماذج الثنائية** التقليدية التي تشكل أساسا للمفاهيم القائمة حول العلاقات الدولية ، وعلى محاولة اعتماد نموذج جديد في هذه المسألة ٠

لقد رفض الاشتراكيون ، اولا ، الاطروحات التقليدية للحركة الشيوعية الدولية التي كرر تبنيها مؤتمر موسكو الدولي عام ١٩٦٩ ٠ خلاصة هذه الاطروحات ان هناك معسكرين يتصارعان ، **المعسكر الامبريالي** الذي تخترقه التناقضات ، و **المعسكر المعادي للامبريالية المؤلف** من الدول الاشتراكية ومن تحالف العالم الثالث والاحزاب الاشتراكية في الدول غير الاشتراكية ٠

كما ان الاشتراكيين يرفضون ، ثانيا ، النموذج الغربي التقليدي المنبثق خاصة عن الحرب الباردة والمرتكز هو ايضا على التصور الثنائي التالي : **المعسكر الغربي** ، او « العالم الحر » المتمسك بالاقتصاد الليبرالي وبالديمقراطية التقليدية ، و **المعسكر الاشتراكي** الذي يهيمن عليه الاتحاد السوفياتي والمبني على الماركسية اللينينية وعلى اقتصاد الدولة والسلطة المطلقة ٠

هذا النموذج الاخير تبنته الاشتراكية الفرنسية ابان عهد الـ *SFIO* ، **اي** ما قبل عام ١٩٧١ ٠ فما هو موقف الحزب ، اليوم ، من هذه المسألة ؟ ٠

بالامكان القول ان الحزب الاشتراكي راح منذ عام ١٩٧٢ يبتعد شيئا فشيئا عن النموذج الاخير المذكور وهو اليوم في مرحلة انتقالية : فالاشتراكية الفرنسية لم تعد تقبل بالاطروحات التقليدية التي ما زالت تعتمدها الاممية

الاشتراكية التقليدية ، ولكنه ، مع ذلك ، يرفض ان يتبنى اطروحات الاممية الثالثة فيما هو راغب في الوقت نفسه بالبقاء في الاممية الثانية · ان هذا الوضع دقيق ومحرج ولكنه يبقى ميزة مرحلة الانتقال ·

فما بين الرفضين يحاول الحزب الاشتراكي ان يرسم صورة للمجتمع الدولي تقترب ، بعض الشيء من النموذج اليوغسلافي : اي رفض اعتبار الحركة الشيوعية الدولية على انها التعبير لمجمل القوى الاشتراكية ، ورفض الامبريالية الاميركية رفضا تدريجيا · هذان الرفضان يفضيان الى معارضة كل ما من شأنه تدعيم المحورين وتدعيم قدرة وتأثير القوتين العظميين · هذا وان الحزب الاشتراكي الفرنسي ، دون انكار الفوارق العميقة وحتى التناقض الحاصل ما بين القوتين العظميين ، ودون ان يوافق بصراحة على فرضية الحكم الثنائي للقوتين ، يظهر متأثرا بفرضية تواطؤ الجبارين · غير ان هذا التواطؤ هو من نوع خاص اذ انه يرتكز على « الانفراج الصراعي » وعلى المضاربة ·

المجتمع الدولي المالي المحكوم بوجود الدولتين الكبريين اللتين تستعملان قوتهما ، ووسائلهما سواء للمضاربة ، ام للتعاون ، ام للحفاظ على مواقعهما وعلى الوضع العائم السياسي ـ الجغرافي : هذه هي النظرة العامة التي يعتمدها الحزب الاشتراكي ولو ببعض الغموض ·

ما هي الاستراتيجية التي يقترحها الاشتراكيون الفرنسيون لتحقيق هذه « الدولية الجديدة » ؟

هناك اتجاهات عديدة تتراوح ما بين اعتماد الخط الالماني الغربي ، اي سلوك طريق الاممية الاشتراكية في كل مظاهرها ، وبالتالي البقاء في المعسكر الغربي بشكل كامل ، وبين سلوك النهج الاشتراكي الراديكالي بمناهضة الامبريالية وبتحويل المجتمع الرأسمالي الفرنسي الى مجتمع اشتراكي أملا بخلق نموذج اشتراكية فرنسية اوروبية غربية جذرية يكون مثالا ودافعا لسائر الحركات الاوروبية الاشتراكية الغربية · الا ان الاتجاه الذي ساد هو الاتجاه الواقع ما بين الخط الاصلاحي والخط الثوري · فارتكازا على المعطيات الراهنة ، محليا وعالميا ، اعتمد الاشتراكيون على **تفضيل الاتجاه نحو اقامة توازنات جديدة** · هذه التوازنات تأخذ بعين الاعتبار الاطار المفروض على فرنسا وتحاول ، ضمن هذا الاطار ، العمل بجدية وبعزم ثابت على تنمية علاقات دولية منسجمة مع اهداف الاشتراكية انها « خطوات صغيرة » تراعي المعطيات القائمة والاهداف المنشودة في آن معا ، وتسعى لتحقيق ثلاثة اهداف أساسية :

١ ـ بناء فرنسا اشتراكية في العالم الغربي ·

٢ ـ بناء فرنسا نشيطة في سبيل ضمانة الامن الاوروبي ٠

٣ ـ بناء فرنسا تقدمية في المجتمع الدولي ٠

السؤال الذي يتبادر الى الذهن عند تفحصنا هذه الاهداف هو : كيف تستطيع الاشتراكية الفرنسية تحقيق مثل هذه الاهداف فيما هي عليه من غموض في الرؤيا النظرية لمسألة التحول نحو المجتمع الاشتراكي ، ومن تعددية ايديولوجية وطبقية في صفوفها ، وفي الظروف الدولية ، ولا سيما ارتهان اوروبا الغربية لاميركا واستشراس الهجمة الامبريالية على العالم ؟

للاجابة على مثل هذا السؤال لنأخذ مسألة « **وحدة أوروبا** » ،ولنر كيف راجه اليسار الفرنسي ويواجه هذه المسألة :

اليسار الفرنسي ومسألة « وحدة اوروبا »

ان المقياس الذي تقاس به ثورية هذا او ذاك الحزب ، هو ، من جهة ، قربه أو بعده ، تحالفه او مناهضته للرأسمالية التي أصبحت نمط انتاج على المستوى العالمي ٠ والوسائل العملية في انتهاج استراتيجية فعالة تحقق مثل هذه الاهداف من جهة ثانية ٠ هذا وان العمل الثوري نحو الافق الاشتراكي اصبح العمل لتغيير المجتمع الوطني الرأسمالي ولرفض ومكافحة الامبريالية في آن معا ٠

واحدى الميزات الرئيسية للامبريالية هي استخدامها وسيلة الشركات المتعددة الجنسية لتوزيع العمل والانتاج توزيعا رأسماليا يبقي شعوباتحت الاستغلال ، بينما يعطي هذه الشعوب البرقع الانمائي ليثبت دعائم سيطرته عليها ٠ هذا وان معظم هذه الشركات هي أميركية ٠ فمن اصل /٧٠٠/ اضخم شركة عالمية هناك /٥٣/ أميركية او معظمها يعمل في حقل (الالكترونيك والذرة والنفط) ٠ وهذه الشركات لها ، اليوم ، اكثر من ثمانية الاف فرع في العالم ٠ ولا مجال هنا لاعطاء الارقام التي تبرهن كيف ان هذه الشركات ، في اوروبا ، تمنح اميركا سيطرة اقتصادية ، وبالتالي سياسية على المجتمع الاوروبي الغربي كله ٠

على ضوء هذه المعطيات يجب النظر الى مسألة توحيد أوروبا ، ومن ثم الى مسألة البرلمان الاوروبي حسب النسبة المئوية العددية لدول اوروبا الغربية ٠

فمن خلال صراع القوتين الجبارتين الاميركية والسوفياتية للهيمنة على العالم ، نشأت محاولات عديدة ، ومشاريع ، ومؤسسات ، ومعاهدات ، كلها تقع في محور الهيمنة ، او توزيعها ، او الاستئثار بها او بحصة منها او محاولة التخلص منها ، من اتفاق يالطا (شباط ١٩٤٥) ، الى اعلان مخطط مارشال

(٥ حزيران ١٩٤٧) الذي قبلت به دول اوروبا الغربية (تموز ١٩٤٧) ، ومقابله مشروع الكومنفورم (تشرين الاول ١٩٤٧) المعنية به اوروبا الشرقية ، الى قيام الحلف الاطلسي (٤ نيسان ١٩٤٩) ، وما استتبعه من اعلان جمهورية المانيا الفدرالية من جهة ، واعلان جمهورية المانيا الديمقراطية ، الى قيام الاوتان (كانون الاول ١٩٥٠) ، ودخول المانيا الفدرالية فيه (ايار ١٩٥٥) وقيام معاهدة فرصوفيا (٤ أيار ١٩٥٥) كردة فعل ٠

هذه الاشارات ، ان دلت على شيء ، فهي تدل على ان الجبارين العالميين ما زالا يتحكمان باوروبا ، وان اوروبا الغربية في محاولتها المستمرة لبناء وحدتها ، انما تسعى لبناء قوة اقتصادية عسكرية تعطيها استقلالية سياسية ، علما بان الهيمنة السوفياتية على اوروبا الشرقية لا يمكن وضعها بنفس المنزلة، وبنفس الطبيعة لما هي عليه الهيمنة الاميركية ٠

ان توحيد اوروبا كان ، وما زال هدفا وامنية ٠ فبالرغم من ان هناك مؤسسات تربط ما بين بلدان اوروبا ، كالسوق المشتركة مثلا ، فان « اوروبا ـ القوة العسكرية ـ الموحدة » غير موجودة حتى الان ٠ و « اوروبا ـ القوة السياسية ـ الموحدة » ايضا غير موجودة ٠ وعلىكل حال فالمشاريع التي طرحت ، وما زالت مطروحة لم تفض بعد الى حل نهائي ٠ فمنذ سنة ١٩٥٨ حتى سنة ١٩٦٦ كانت هناك عدة تصورات لاوروبا السياسية ، اهمها :

ـ تصور الجنرال ديغول الذي يحمل تناقضات في داخله : استقلالية اوروبا عن الولايات المتحدة ، فيما تبقى بالرغم من كل ذلك حليفة هذه الاخيرة ـ التقرب من الاتحاد السوفياتي ، وفي الوقت نفسه نقد الاشتراكية بشكل عام ـ الدفاع عن حقوق العالم الثالث ازاء الدول الكبرى ـ طرح علاقة متجانسة بين السياسات الوطنية (او القومية) ، ولكن لم يحدد بالمقابل مدى ومفهوم السيادة القومية ٠

ـ التصور الثاني : يشتمل على صورة اوروبا موحدة (صورة غامضة المعالم وبالاحرى صورة كانت ردة فعل للتصور الديغولي ترتكز خاصة على الامانة للاوتان بنوع رئيسي ، وثانيا على قومية شاملة *Supranationalité* بمقدار ما كان ديغول يشدد على الاستقلال القومي) ٠

منذ عام ١٩٦٩ حتى اليوم لم تعد المسألة بهذه الحدة ، بل اخذت لها السوق الاوروبية المشتركة كطريق تنفذ منه الى مسألة الوحدة ٠ غير ان السوق المشتركة باتخاذها القناة الاقتصادية دعمت ورسخت طرق الانتاج الرأسمالية في اوروبا وليس العكس ٠ بالطبع ، هناك ، بفضل هذا السوق ، تسهيل للتبادل الحر بين الدول المنتمية اليه ، وبمجملها مع سائر الدول الرأسمالية ٠ غير ان هذه التسهيلات جاءت لصالح أميركا اذ دعمت اقتصادها

وثبتت هيمنتها بواسطة القوة الاقتصادية على أوروبا ٠

وكان قد وقع خلاف ما بين الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الاشتراكي بشأن مسألة اوروبا ، لا سيما ان المشروع الذي كان مطروحا هو انتخاب برلمان اوروبي بواسطة الاقتراع الشامل ٠ كان الشيوعيون يرون في ذلك خطرا على التوجه الاوروبي نحو الاشتراكية ودعما للرأسمالية بواسطة سلطة سياسية عليا تؤثر على السياسات الاقتصادية ، ان لم تقررها وتتحكم بها ٠ اما الاشتراكيون فيقولون : نحن امام الامر الواقع ٠ اي ان القرار بانشاء برلمان اوروبي لم نقرره نحن ، سواء شئنا ام ابينا ٠ لذلك فالواقعية ، اولا ، تفرض علينا ان ننطلق من هذا الامر الحاصل ونعمل ما استطعنا لكي نجعل من هذه المؤسسة وسيلة لبعث الروح الاشتراكية ،ولاخذ سلسلة من المبادرات التي تساعد على خلق بنى اشتراكية ليس فقط في فرنسا بل في اوروبا كلها ٠

لكن يجب الاخذ بعين الاعتبار : اولا ، ان فرنسوا ميتران قد صرح اكثر من مرة بانه يريد ان يحافظ على علاقات ودية مع المانيا الفدرالية ، وكذلك مع الولايات المتحدة ، وثانيا ، ان ميتران هو نائب رئيس الاممية الاشتراكية ، اي هو في اتحاد الاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية التي تضم الحزب الاشتراكي الالماني ، والحزب العمالي البريطاني ، والحزب العمالي الاسرائيلي وغيرهما من الاحزاب ٠

وتصريحات ميتران عديدة بهذا الشأن ، فهو دائما يؤكد ان فرنسا لا يمكنها الا ان تنسجم مع موقعها الجغرافي والتاريخي ، وبالتالي الاقتصادي والسياسي ٠ « قبل كل شيء ، يصرح فرنسوا ميتران ، لنر اين تقع فرنسا ٠ وهل من حاجة الى ان اصف موقعها الجغرافي والتاريخي ؟ بالتأكيد لا ٠ ففرنسا تنضم لاوروبا الغربية بجغرافيتها وبالنسيج الذي خيط به تاريخها ٠ وعليها اذن ان تبقى أمينة لاوروبا » ٠ (٢)

كما نراه ، بعد ايام من تصريحه السابق يحدد علاقته بالمعسكرين (٣) : « ان علاقات ودية ومثمرة تربط فرنسا بالاتحاد السوفياتي لهي ضرورة لضمانة التوازن الاوروبي ٠ وهذا ، على كل حال ، يتطابق مع واقع الديبلوماسية الفرنسية خلال عصور ٠ وهذا الاتفاق الضروري لا يتناقض مع الابقاء على العلاقات القائمة مع الحلف الاطلسي » ٠ (٤)

لم تكن مسألة « وحدة اوروبا » ومسألة « البرلمان الاوروبي » امرا اختلف حوله اليسار الفرنسي في الازمة الاخيرة التي عصفت بصفوفه وادت الى انقسام وحدته ٠ ففي اواخر حزيران الماضي صوت البرلمان الفرنسي على مشروع « البرلمان الاوروبي » واصبح المشروع بالتالي مقبولا من الجبهة الفرنسية ٠ واثناء المناقشات ، ولدى الاقتراع امتنع الشيوعيون عن رفض

المشروع او تأييده وايده الاشتراكيون ولم يمانعه بشدة الا الديغوليون · وهكذا وقف اليسار ، في النهاية ، من مسألة اوروبا موقفا منحازا للمعسكر الغربي ، وبالتالي ، موقفا يتناقض مع مشروع الاشتراكية الجذرية التي تناهض الرأسمالية وتناضل ضد الامبريالية ·

اليسار الفرنسي والقضية الفلسطينية

ان موقف اليسار من القضية الفلسطينية يحتوي على كثير من الغموض ، ولدى بعض الفئات على تناقض سافر · واذا ما راجعنا مواقف مختلف الفرقاء بشأن هذه القضية فانه بامكاننا اختصار المواقف على الشكل التالي :

١ ـ الموقف الاكثر جذرية ، والاكثر انصافا للعرب وللفلسطينيين في استرجاع ارضهم المغتصبة والحصول على حقهم السليب ، نجده لدى الفئات الفرنسية الموجودة في اليسار الاقصى · غير ان هذا اليسار ليس في الساحة الفرنسية ، ويتعامل معه الملتزمون العرب والفلسطينيون بارتياح ويقبلون عليه مع ان الاتصال بالجماهير الفرنسية ، وخاصة بالقوة السياسية الفاعلة في الساحة الفرنسية ، لا يمر اطلاقا عبر هذه القناة ·

٢ ـ الموقف الاكثر « تقدمية » بشأن القضية الفلسطينية هو ، نسبيا ، لدى الحكومة الفرنسية ، في موقفها الرسمي والمعلن · فبالرغم من يمينيته ورجعيته وارتهانه للسياسة الاميركية ، فقد عبر الحكم الفرنسي عن موقفه بالنسبة للقضية الفلسطينية بوضوح وهو :

أ ـ الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ·

ب ـ الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للفلسطينيين ·

ج ـ حق الفلسطينيين بالعودة الى وطنهم بما فيه اقامة دولة فلسطينية ·

٣ ـ الحزب الشيوعي الفرنسي يمكن القول عن مواقفه بانها متطابقة مع موقف الاتحاد السوفياتي · ونعني بذلك الموقف الرسمي على الاقل ، بما في ذلك من التحولات والغموض وفقا للمراحل والاوقات والظروف الراهنة · وهو يتركز حول ضرورة الانسحاب الاسرائيلي وتطبيق قرار مجلس الامن ، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني باقامة دولته المستقلة ·

٤ ـ اما الموقف الاشتراكي فهو دون الموقف الاميركي ، اي انه يساند بالكلية اسرائيل ·

هذا وان الاحزاب اليسارية الثلاثة ، اثناء مفاوضاتها الاخيرة حول « البرنامج اليساري المشترك » في قمة ٢٢ ايلول الماضي قد وقفت ازاء القضية

الفلسطينية على الشكل التالي :

الشيوعيون : الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بوطن وانشاء دولة وطنية مستقلة ٠

الاشتراكيون : موقفهم بقي غير واضح وعبروا عنه بكثير من الحذر ٠

الراديكاليون : مع اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية تكون في اتحاد فدرالي مع المملكة الاردنية ٠

غير ان الموقف الذي يتميز بخصوصية ، ويتخذ اهمية كبرى ، نسبيا ، هو موقف الحزب الاشتراكي الفرنسي من القضية الفلسطينية ٠ وسنعرض هذا الموقف بايجاز :

١ ـ بشكل عام ، يقف الحزب حيال العرب موقفا مشابها لموقف معظم الفرنسيين (ما عدا اعضاء الحزب الشيوعي والاحزاب اليسارية الثورية وبعض الديغوليين القدماء) ٠ والموقف هذا يتسم بطابع العداء للعرب ، وبالعنصرية ٠ (٥)

٢ ـ والشيء الذي يلفت النظر هو ان الحزب الاشتراكي الفرنسي لم يضع في برنامجه للسياسة الخارجية خاصة بالدول العربية الا مؤخرا ٠ ففي الاصل، هناك امانة سر وطنية تهتم بالسياسة الخارجية وتهيء خطوط هذه السياسة لتقررها المؤتمرات الوطنية للحزب ٠ ونلاحظ ان في باب السياسة الخارجية لا تتضمن جميع مستندات وقرارات الحزب اي شيء يذكر عن « **سياسة عربية** »، بل تعالج مسألة « السياسة ازاء العالم الثالث » (وحتى هذا الباب ، باب العالم الثالث لم يبدأ به الا عام ١٩٧٤ في مؤتمر (بو) حيث انشأ المؤتمر امانة سر سميت « أمانة سر للعالم الثالث ») ٠

عام ١٩٧٥ فقط انشيء « **فريق عمل** » يعالج قضايا العالم العربي بشكل مباشر ٠ ويدير هذا الفريق استاذ جامعي في الحقوق (درس في احدى جامعات بيروت لمدة عامين) وهو جاك هونتزينغر ٠

٣ ـ فيما يختص **بمسألة النزاع العربي ـ الاسرائيلي** ، فان مواقف الحزب واضحة : فبينما ان القضية الفلسطينية تلقى تأييدا من الحزب الشيوعي نرى ان الاشتراكيين يساندون اسرائيل بطريقة واضحة وثابتة وغير مشروطة ٠

ـ **السبب الاول** لهذا الامر يعود الى ان للحزب الاشتراكي قاعدة انتخابية يهودية صهيونية لا يستهان بها ٠ يقدر عدد اليهود في فرنسا ، اليوم ، بحوالي /٩٠٠/ الف شخص ٠ ويقدر عدد المقترعين منهم بحوالي /٣٠٠/ الف

شخص ، واذا علمنا ان اكثرية هؤلاء الساحقة تقترع الى جانب الحزب الاشتراكي ، وان مقدار /٣٠٠/ ألف صوت قد ترجح الكفة في الانتخابات تيقنا من أهمية ربح هذه الاصوات اليهودية ٠

ـ **السبب الثاني** يعود الى انه ابان خلق دولة اسرائيل لعب الاعلام الصهيوني دورا كبيرا في صفوف الفرنسيين عامة ، والاشتراكيين خاصة ، اذ صور لهم قيام دولة اسرائيل وكأنه امر عادل ، من جهة ، ينصف حقوق شعب يهودي اضطهد ابشع الاضطهاد كما نعلم ، ومن جهة اخرى ، بشكل مشروع **خلق دولة « اشتراكية ديمقراطية »** ٠ وحتى في السنوات الاخيرة ، حيث تجلت اكثر للعالم حقيقة اسرائيل وعنصريتها ولا ديمقراطيتها ولا اشتراكيتها ٠٠٠ لم يتغير موقف الحزب الاشتراكي من التأييد المطلق لدولة اسرائيل ٠

لكنه ، بعد ان نالت « منظمة التحرير الفلسطينية » اعترافا دوليا ، خطا الحزب بعض الخطوات الخجولة لتفهم اكبر للمسألة الفلسطينية ٠ فهناك ، مثلا ، علاقات بينه وبين منظمة التحرير الفلسطينية ، لكنها تبقى على مستوى غير رسمي ٠ (٦) كما ان الحزب يدعم في مواقفه الرسمية مقررات هيئة الامم المتحدة المتعلقة بحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي ، لا سيما قرار مجلس الامن ، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ رقم ٢٤٢ ٠

ولكن ، تبقى الاولوية لديه ليست في انصاف الفلسطينيين والعمل لاعادة حقوقهم المسلوبة ، بل في دعم قيام وتثبيت اسرائيل كدولة في حدود آمنة وثابتة وبشروط تكفل لها الديمومة ، وخاصة باعطائها الوسائل اللازمة لفرض بقائها كدولة ٠ اما « حقوق الشعب الفلسطيني » فهذا يبقى مسألة ثانوية وغير محددة على كل حال ينادون بها (وكيف باستطاعتهم الا ينادوا بها ككل الاحزاب والكتل الفرنسية ، حتى تجمع اليمين) ٠

وعلى كل حال فان المواقف الرسمية ، حتى هذا اليوم ، تؤكد تواطؤ الحزب مع اسرائيل ونكتفي بتصريح واحد رسمي يتعلق بموقف الحزب من اسرائيل ، نأخذه من وثيقة صادرة عن قسم العلاقات الخارجية للحزب ، وتتضمن مجموعة التصريحات الرسمية حول الموقف في العلاقات الخارجية ٠ ففي صفحة ٣٧ من هذه الوثيقة نجد نصا اخذ من ندوة صحافية عقدها فرنسوا ميتران في ١٤ كانون الاول عام ١٩٧٦ ، يقول فيه حرفيا :

« ان موقفنا تجاه اسرائيل هو الاعتراف بدون حد بحقها في الوجود » ٠

« هذا الحق يفترض وجود الوسائل : وسائل الحياة الاقتصادية ، القوة العسكرية ، والواقع الجغرافي ٠ والحال ان اسرائيل قد بنت دولة ، وجمعت شعبها ٠ واعترفت بها معظم دول هيئة الامم المتحدة ٠ فلقد مر التاريخ ، ووصل

الى هذا الحد · غير ان شعوبا اخرى ، و كما حدث غالبا ، وجـــدت نفسهـــا متنقلة من مكانها » ·

« فهل بالامكان حل هذا التناقض بين شعوب عديدة تطالب بنفس الارض فيما هذه الشعوب نفسها لا تريد ان تتوزع على نفس هذه الارض ؟ »

« فعلى الاخرين ان يجدوا مكانا لهم في الخارج لان اسرائيل هي موجـــودة اليوم على هذه الارض · ومن جهة اخرى ، فيما يختص بالاراضي المحتلة يجـب ان يعاد النظر بأمر حدود يتفق عليها » ·

« والحزب الاشتراكي يعتقد ان حق هؤلاء الفلسطينيين كشعب منظم ضمـن دولة يجب ان يعترف به يوما ما » ·

« اسرائيل تريد ان تحصل على ضمانات عسكرية ، هذا طبيعي لدى دولـــة صغيرة تشعر انها مهددة » ·

« والدول الكبرى الاربع ، الولايات المتحدة الاميركية ، وفرنسا ، والاتحـــاد السوفياتي ، وبريطانيا ، وكذلك منظمة الامم المتحدة ، لم تنجح في حل هـــذه المشكلة · ولم تصل الا الى سياسة جزئية عبر اتفاق مرحلي كالاتفاق الـذي حصل بين مصر واسرائيل » ·

« مع هذا فاننا ننوي الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع الدول العربيـــة · فسياسة الحزب الاشتراكي واضحة ، وهي : الاعتراف بحق الوجود لدولـة اسرائيل · وفي الوقت نفسه نتمنى ان تعطي اسرائيل معنى ومضمونا حقيقيـــن للواقـــع الفلسطيني » ·

خلاصة

ان اليسار الفرنسي قد تعثر في مسيرته الوحدوية عندما اقتربت منه السلطة، او بالاحرى عندما تبين له ان باستطاعته ان يصل الى الحكم · عندها انكشفت لاعين الفرقاء اليساريين نتائج التحالف في سبيل السلطة · كما تبين لكل واحـد منهم مقدار القيود التي يفرضها عليه الوضع الراهن · وبالتالي فان اختـــلاف الاحزاب اليسارية الفرنسية في نظرتها الى مسألة التحول الاشتراكي ، لا سيما عن طريق تغيير البنى الاقتصادية ، قد أدى الى تفسيخ الوحدة اليساريـــة · ذلك ان هشاشة التحالف لم تكن أمرا واضحا ولا هاما في السنوات الاخيـــرة الماضية ·· المسألة الملحة كانت بالنسبة للاحزاب الثلاثة كسب المزيد من الانصار ومن الاصوات الانتخابية حتى ولو كان هذا الامر على حساب الوضوح فـــي

الرؤيا والصدق في المسلك الثوري التغييري · هذا ويمكننا ان نعتبر ان الرؤيا في السياسة الخارجية لدى الإحزاب الفرنسية اليسارية تتحكم فيها ، الى حد كبير ، النظرة الاقتصادية ، وبشكل عام النظرة في مسألة تحول المجتمع الرأسمالي الى مجتمع اشتراكي · فكما ان الرؤيا الاقتصادية جاءت اصلاحية ولم تتعد الحد الادنى الذي بدونه لا يمكن اقامة مجتمع اشتراكي ناجح في المجتمع الاوروبي الغربي ، كذلك الرؤيا السياسية الخارجية أتت هي ايضا غامضة تتأرجح ما بين الارتهان للمعسكرات القائمة وبين الاستقلالية وعدم الانحياز · أما على صعيد السياسة العربية فان التحالف اليساري لو اعطي له ان يستمر ثم ان يصل الى الحكم لما كان بدل شيئا يذكر من السياسة الفرنسية الحالية بالنسبة لمجمل القضايا العربية ، وخاصة لقضية فلسطين · لربما وحدها « الشيوعية ـ الاوروبية » اذا رأت النور وترسخ خطها قد تبدل في موازين القوى التقليدية فيتسنى للعرب ان يدخلوا من هذا الباب ليبدلوا الموقف الاوروبي الغربي بالنسبة لاهم قضاياهم المصيرية ·

١) الهوامش :

(١) راجع « شؤون فلسطينية » العدد ٧٢ ، تشرين الثاني « نوفمبر » ١٩٧٧ : « اتحاد اليسار الفرنسي والصراع على السلطة » ص · ٦٧ ـ ٨١ ·

(٢) فرنسوا ميتران في مؤتمره الصحافي المنعقد في ٢ ايار (مايو) ١٩٧٤ ·

(٣) فرنسوا ميتران في حديث لمحطة اذاعة « اوروبا رقم ١ » في ١٤ ايار ١٩٧٤ ·

(٤) بشأن تصريحات ومواقف فرنسوا ميتران من السياسة الخارجية للحزب الاشتراكي، ومن مسألة « وحدة اوروبا » يمكن مراجعة : الخطاب الذي القاه في الجلسة الختامية لمؤتمر (غرينبول) في حزيران (يونيو) ١٩٧٣ ـ وخاصة مداخلاته في مؤتمر (بانيوليه) حول « مسألة اوروبا » المنعقد في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ ـ وتصريحاته ابان خوضه معركة الانتخابات الرئاسية في فرنسا عام ١٩٧٤ ·

(٥) ان احد الامثلة الاكثر وضوحا عن عداء الغرب للعالم العربي نجده في ردات الفعل عند النواب الفرنسيين في مختلف اتجاهاتهم السياسية عقب حرب تشرين ١٩٧٣ · للاطلاع على مختلف المواقف راجع نصوص مناقشات مجلس النواب الفرنسي ، المنشورة في « الجريدة الرسمية » الفرنسية ، لا سيما نصوص مناقشات جلسة ١٧ تشرين الاول (اوكتوبر) ١٩٧٣ وما بعد هذا التاريخ مباشرة ·

(٦) يدعو الحزب الاشتراكي الفرنسي سائر الاحزاب الاشتراكية في العالم ليرسلوا ممثلا عن كل منهم لحضور المؤتمر الاشتراكي الفرنسي السنوي · والاحزاب العربية التي دعيت لحضور مؤتمر عام ١٩٧٧ (الذي انعقد في حزيران (يونيو) الماضي في مدينة «نانت») بصفة مراقب ، هي جبهة التحرير الوطنية الجزائرية ، والحزب الاشتراكي اللبناني ، والبعث

(العراق وسوريا) ، والاتحاد الاشتراكي المصري · ولقد دار نقـــاش طويـــل بيـــن المسؤولين في الحزب قبل انعقاد المؤتمر حول مسألة دعوة « منظمة التحرير الفلسطينية » وانتهى النقاش باتخاذ قرار عدم دعوة المنظمة المذكورة ···

٢) المراجع :

— La revue : « Politique Etrangére » 2 (1975) : Jacques HUNTZINGER : La Politique étrangère du Parti Socialiste » PP. 177 - 199 .

ـ سلسلة مقالات في جريدة (اللوموند) الفرنسية بتاريخ ١٤ و ١٥ ايار (مايو) ١٩٧٤ تحت عنوان « اليسار الفرنسي والسياسة الخارجية » ·

ـ «مساهمة فكرية» تقدمت بها «لجنة السياسة الخارجية» في الحزب الاشتراكي الفرنسي ونشرت في مجلة الحزب : La Nouvelle Revue Socialiste , décembre , 1974

ـ قرارات المؤتمرات الوطنية السنوية للحزب الاشتراكي الفرنسي ، لا سيما قـــرارات مؤتمر « بو » الذي انعقد في شباط ١٩٧٥ ·

ـ المراجع المدرجة في اخر المقالتين السابقتين والمشار اليهما في الهامش رقم (١) مـــن هذه المقالة ·

ـ عن الشركات المتعددة الجنسية راجع :
Kari Levitt , Silent Surrender . Tornato , Macmillan Co. of Canada 1970

ـ عن مسألة « اوروبا الموحدة » راجع مقالة :
« L'Europe : carcan ou tremplin » pp. 8 — 11
Politique Hebdo , No 266 , 1977

في مجلة :

ـ عدد خاص حول « مسألة وحدة أوروبا » من مجلة الحزب الاشتراكي الفرنسي :
La Nouvelle Revue Socialiste , Avril , 1977

ـ كتاب :
Jean - Denis BREDIN : Les Français au Pouvoir , Paris , 1977